مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٤) العدد (٩) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (4) No. (9) 2020

الإبدال الصَّرفيّ

أ. د. حسين حبيب وقّاف*

رامي علي حسن**

(تاريخ الإيداع ٥ /١٠ /٢٠٢٠. قُبِل للنشر في ٢٥/١٢ /٢٠٢٠)

□ **ملخّص** □

أثبتت الدراسات القديمة والمعاصرة بما لا يدعُ مجالاً للشكّ أنّ أيَّ تغيّر في تركيبٍ لغويّ هو تغييرٌ في الأصوات، وأنّ التغيرات الصّوتيّة تنتظم عادةً وفق قوانين ثابتة لا تحيد عنها لغة إنسانية حية، وتعتري القوانين الصّوتيّة الكلمات بتأثير عوامل ناتجة عن تفاعل الأصوات مع بعضها داخل الكلمة الواحدة.

ويعدّ الإبدال الصَّرفيّ من جملة التّغيرات الصَّرفيّة الصّوتيّة التي تطرأ على الكلمة شأنه في ذلك شأن (الإعلال والإدغام والإمالة).

كما يعدّ الأوسع نطاقاً من بين أخوته في إحداث التغيّرات الصَّرفيّة والصّوتيّة على الكلمة؛ إذ يدخل في إطاره إبدال الأحرف الصّحيحة مع المعتلّة، فيما يختص الإعلال في حروف العلّة فقط، كما أنّه في حالات مخصّصة يؤدّي الإبدال إلى الإدغام عندما يكون للحرف المبدل شبيه في الكلمة، فيؤدي توالي الأمثال إلى الإدغام، وقد خلط القدماء هذه المواضيع بعضها مع بعض، فزجّوا في الإبدال مواضيع تحت اسمه ودرسوها بوصفها جزءاً منه.

الكلمات المفتاحيّة: إبدال – أصوات – حروف –الألف – الواو – الياء.

* أستاذ في قسم اللّغة العربيّة، اختصاص النحو والصرف، كلّيّة الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية.

** طالب دراسات عليا (ماجستير)، قسم اللغويات (نحو وصرف)، قسم اللغة العربية، جامعة طرطوس، طرطوس، سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٤) العدد (٩) ٢٠٢٠
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (4) No. (9) 2020

Morphological commutation

Prof. Dr. Hussein Habib Waqqaf [*]
Rami Ali Hasan [**]

(Received 5/10 /2020. Accepted 15/12/2020)

□ ABSTRACT □

Ancient and contemporary studies have proven beyond a reasonable doubt that any change in a linguistic structure is a change in the sounds, and that phonological changes are usually organized according to fixed laws from which a living human language does not deviate from them, and phonemic laws contaminate words with the influence of factors resulting from the interaction of sounds with each other within the word The one.
The morphological substitution is one of the phonemic morphological changes that occur to the word, the same as (accusative, impulsion, and accusative).
Our choice of this research came precisely because it is the broadest among its brothers in making morphological and phonemic changes to the word as it includes in its framework the substitution of valid letters with the defective, while the accusative is concerned with vowel letters only, as it is in specific cases that the substitution leads to insertion when the substituted letter has a similar In the word, the succession of proverbs leads to ambiguity, and the ancients always mixed these topics with each other, so they included in the substitution topics under his name and studied them as part of it.
Key words: Substitution - Sounds - Letters – Al Aleph – Al wao – Al eaa'.

[*] Professor in the Department of Arabic Language, specialization in grammar and morphology, Faculty of Arts and Humanities, Tartous University, Tartous, Syria.
[**] Postgraduate student (Master), Department of Linguistics (Grammar and Syntax), Department of Arabic Language, University of Tartous, Tartous, Syria.

المقدّمة:

إنّ احتكاكنا باللّغات الأخرى أصبح أوسع من احتكاك أسلافنا، فلم يعد الأمر محصوراً بعلوم بلاد فارس والهند واليونان...إلخ، بل تعدّى ذلك وأصبحت أمم العالم جميعها تنتج حضارةً ومصطلحات فتؤثّر بشكلٍ ما في المصطلحات العربيّة؛ وذلك بطرقٍ شتّى أهمّها التّرجمة، فيحدث تغييرٌ ما في دلالة المصطلح في اللّغة العربيّة متأثّراً بدلالته في لغته الأمّ، ولا يقتصر هذا التّغيّر على النّواحي الاصطلاحيّة، بل هناك تغيّر آخر يصبُّ في بنية الكلام، ويشمل التغيّرات الصّوتيّة التي تؤثّر في تركيب الكلمة وشكلها وطريقة نقلها، فأصوات الكلمة الواحدة لا تثبت على حال وهي كثيرة التّغيّر والتّنقّل، كما أنّها قد تتغيّر قليلاً عن مخرجها فتنتقلُ من نقطةٍ إلى أخرى في مجراها الصّوتيّ، وهذا التّغيّر يتبعهُ اختلافٌ في بعض صفاتها التي كانت لها، وكوننا أبناء العربيّة لا بدّ لنا من تتبّع الخطّ البيانيّ للتحوّلات الصّوتيّة وتبدّلاتها، ويعدّ الإبدالُ The Substitute واحداً من جملة التّغيّرات الأكثر شيوعاً في العربيّة؛ فهو يعتري الصّوت حين يجاور غيره، أو يأتلف معه في سياقٍ ما، وقد شغلت مسألة الإبدال المحدثين كما شغلت القدماء قبلهم في الاصطلاح عليه وتقصّي حالاته وتحرّي التّقارب الصّوتيّ بين الحروف المُبدَلَة والمُبدَل منها، إلّا أنّهم اختلفوا في نظرتهم لهذه الظاهرة، كما اختلفوا في طرق معالجتها.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من تفرُّده بدراسةٍ مستقلّة في دراسة الإبدال الصّرفيّ؛ إذ جاء هذا الإبدال منطوياً في كلّ كتب التراث وكتب المحدثين تحت فصول عامةٍ متعلّقة بالتغيرات الصّوتيّة أو الصَّرفيّة، إضافةً إلى أنّ جلّ هذه الكتب درست الإبدال الصَّرفيّ مع اللغويّ تحت اسم (الإبدال)، ولم يجعلوا له استقلالية في البحث، ومن جعل له استقلاليةً منهم كان ذلك في فصول صغيرة تأتي أواخر الكتب النّحوية غالباً، أو في بعض الصّيغ الصَّرفيّة ضمن كتب الصّرف، فكانت استقلالية هذا البحث في الإبدال الصَّرفيّ وكل ما يتعلّق به سبباً في أهميّته وقيمته العلميّة.

هدف البحث:

إنّ الدّقة في تحديد الأهداف في الأبحاث العلميّة يضمن الوصول إلى النّتائج المرجوّة منها، ومن هذا المنطلق تركّزت أهدافنا في هذا البحث في تقصّي حالات الإبدال الصَّرفيّ التي تصيب الكلمة في حروفها فتؤدّي بنا إلى إبدالها اطّراداً (على القياس)، كما يسعى البحث إلى ذكر بعض الحالات التي تُبدَل فيها الأحرف إبدالاً لغويّاً مما سُمِعَ عن العرب في كلامهم فأشبهت القياس، فليس ذكرنا لها خروجاً عن الموضوع، بل دفعاً للالتباس الذي قد يحدث في بعض الكلمات التي استخدمتها العرب فقِيسَ عليها.

الدّراسات السّابقة حول هذا الموضوع:

لم يكن هذا البحث المتواضع مقتصراً في مادته العلميّة على المصادر التّراثية والمراجع العربيّة والغربيّة فقط، بل تزوَّدَ بأبحاثٍ ودراساتٍ سابقة تناولت في فصولٍ وفقراتٍ منها بعض جوانب الإبدال الصَّرفيّ، فكان لنا منها عظيم الانتفاع وخير الانتقاء، فحاولنا الاستفادة من الاطّلاع عليها وأن نُضيفَ إليها _بعونٍ من الله_ ما أغفلنا ذكره:

١. التغيرات الصّوتيّة في التركيب اللغويّ العربي، صلاح الدين سعيد حسين، إشراف د. سامي عوض، رسالة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة تشرين، ٢٠٠٩م.

٢. الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنيّة واللهجات العربيّة، أنجب نبي بن غلام محمد، إشراف الدّكتور عبد الله درويش مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه، المملكة العربية السّعوديّة، ١٩٨٩م/١٤١٠هـ.

أمّا **المنهج** المتّبع في البحث، فهو المنهج الوصفيّ؛ إذ عمدتُ إلى جمع المصطلحات المتعلّقة بالإبدال الصَّرفيّ بين القدماء والمحدثين، ثمَّ أتيت إلى كلّ حالة من حالات الإبدال الصَّرفيّ، مستشهداً على صحّتها بأقوال للقدماء في كتبهم، ومحللاً هذه الأقوال ومقارناً بينها، للوصول إلى الرأي الأكثر منطقيّة منها والذي يصحُّ القياسُ عليه، أو الإشارة إلى وجود الاختلافات وصحّة الجوازات فيها، ودحض بعض الآراء التي رأيتها بعيدةً عن المنطق وعن إجماع العلماء الثّقات عليه.

أولا: تعريف الإبدال وأقسامه:

١-الإبدال لغةً واصطلاحاً:

أ – الإبدال لغةً: هو من الجذر الثّلاثيّ (بَدَلَ) " الأصل في الإبدال جعل الشّيء مكان شيء آخر كإبدالك من الواو تاءً في تالله"[١]

وقيل: " البدل: خلقٌ من الشّيء"[٢].

هذه هي التعريفات اللغويّة للإبدال التي اعتمدها أغلب القدماء في كتبهم أمثال ابن منظور والفراهيدي والفيروزآبادي وغيرهم، ونلاحظ التقارب الكبير بين هذه التّعريفات الذي جاء نتيجةً للفهم الواحد لهذه الكلمة(البدل) فقد دارت كلّ تلك التّعريفات في فلك التّغيير والتّبديل وما شابهه.

ب –الإبدال اصطلاحاً: أمّا الإبدال اصطلاحاً فهو مقاربٌ لأصله اللغويّ، فقد اتّفق الأقدمون على تعريفٍ عامٍ للإبدال يفهم من نصوصهم أثناء عرضهم وشرحهم لظاهرة الإبدال، وهو عندهم حَذف الحرف من الكَلمة ووضع حرف آخر غيره في المكان ذاته، وبذلك يختفي الأول ويحل الثاني موضعه، وهذا الإبدال عندهم لضرورة صوتيّة لفظيّة، أو من باب الصّنعةِ والاستحسان كما هو عند علي بن محمد الجرجانيّ " هو أن يجعل حرف موضع حرف آخر لدفع الثّقل "[٣]، فقد رأى الجرجانيّ فيه ضرورة صوتيّة هي دفع الثقل والتسهيل والتيسير في اللفظ، وعند ابن يعيش في شرح المفصّل " البدلُ أن تقيم حرفاً مقام حرف إمّا ضرورةً وإمّا صنعةً واستحساناً "[٤] .

---

[١]– لسان العرب، ابن منظور (د.ت)، ط١، دار صادر، بيروت – لبنان، ٤٨/١١، مادة (ب د ل).

[٢]– معجم العين، الخليل ابن أحمد الفراهيدي (٢٠٠٣م–١٤٢٤هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت – لبنان،١٢٢/١، مادة (ب د ل).

[٣]– التعريفات، الشريف الجرجاني (د.ت)، دار الإيمان، الإسكندرية– مصر، ص١٢.

[٤]– شرح المفصّل، ابن يعيش (د.ت)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، ٧/١٠.

٢- أقسام الإبدال:

ويقسم الإبدال عموماً إلى نوعين:

٢.١. **الإبدال لأجل الإدغام:** وهذا يّنظر إليه في باب الإدغام ويحدثُ إذا التقى صوتان متجانسان أو متقاربان، تغير أحدهما إلى الآخر ثمَّ أُدغِمَ فيه، وذلك كإبدالك من الباء ميماً في قولك: " أصحب مطراً "[١] .

٢.٢. **الإبدال لغير الإدغام:** وهذا بدوره يقسم إلى قسمين أيضاً:

أ- الإبدال الصَّرفيّ: وهو إبدال حرفٍ من غيره لضرورة صرفيّة، ويطلق عليه (الإبدال الصَّرفيّ الشّائع) أو (الإبدال الضّروريّ أو اللازم)؛ أي الذي لا بدّ من إجرائه متى تحقّقت ضوابطه وشروطه، وهو القياسيّ الذي يخضع للضّوابط والقواعد العامّة، وحروفه تسعةُ أحرف، يبدل بعضها من بعض هي (الهاء- الدّال-الهمزة-التّاء-الميم-الواو-الطّاء-الياء-الألف)، وقد جمعها بعض النّحاة في قولهم: (هدأتُ موطيا)، وهو أرجح الأقوال في حروف الإبدال الصَّرفيّ.

ب- الإبدال اللغويّ: وهو كالإبدال الصَّرفيّ إلا أن حروفه تشمل حروف الإبدال الصَّرفيّ وغيرها، فالإبدال اللغويّ أعم من الإبدال الصَّرفيّ، ويطلق عليه (الإبدال غير الشّائع) أو (الإبدال غير المطّرد أو غير اللازم)، وحروفهُ اثنان وعشرون حرفاً جُمِعَت في قولهم: (لِجدّ صرف شَكِسٌ آمن طيّ ثوب عزّته).

والفرقُ بين الإبدالين اللغويّ والصَّرفيّ:

- أن الإبدال اللغويّ ليس له ضابطٌ عام، ولا قاعدة مطّردة؛ أي ما يبدل شيوعاً من دون حاجةٍ صرفيّةٍ داعيةٍ للإبدال، وهذا ما يخالف الإبدال الصَّرفيّ القياسيّ.
- الإبدال اللغويّ مقصورٌ على السّماع، أمّا الإبدال الصَّرفيّ فهو مقيسٌ.
- معظم حالات الإبدال اللغويّ ترجع إلى لهجاتٍ قليلة لبعض العرب، أو صيغٍ مهجورة، أمّا الإبدال الصَّرفيّ القياسيّ فيكون أحد صوتيه غير مستعمل، أو نادر الاستعمال، كما سنرى لاحقاً.

ثانياً: إبدال الحروف المُعتلّة من الصّحيحة:

نعلمُ أنَّ الإعلال يحدثُ بين حروف العلّة بقلبِ حرفٍ أو تسكينه أو حذفه، أمّا الإبدال فهو أشمل من الإعلال لأنّه يضمُّ إبدال الحروف المعتلّة من الصّحيحة وأيضاً إبدال الصّحيحة من بعضها، فكما ذكر **الحملاويّ** في (شذا العرف): " فكلُّ إعلالٍ يقال له إبدال ولا عكس إذ يجتمعان في نحو: قال ورمى، وينفرد الإبدال في نحو: اصطبر وادّكَرَ "[٢]،وسنفصّل الحديثَ قدر الإمكان فيما يأتي في إبدال حروف العلة الثلاثة من الحروف الصّحيحة:

١- **إبدال الألف من الهمزة:** تبدل الألف من الهمزة إبدالاً مطّرداً وذلك إذا جاءت ساكنةً وما قبلها مفتوح، كما في: (رَأس) و(كَأس)، نقول إذا خففناها: (رَاس) و(كَاس)، أمّا إذا كان الذي قبل الهمزة السّاكنة همزةً مفتوحة وجبَ علينا إبدالها (الهمزة الساكنة) ألفاً، نحو: (آدم، وآمن) اللتين أصلهما (أَأْدم، وأَأْمن) إلا أنّه لا ينطق بالأصل؛ استثقالاً لاجتماع همزتين متتاليتين في كلمة واحدة[٣]، أي إنّنا لا نلجأ أو لا نعتمدُ على مثل

---

[١]- التكملة، أبو علي الفارسي (١٩٩٩م – ١٤١٩هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ص٥٧٠.

[٢]- شذا العرف في فنّ الصّرف، الشيخ أحمد الحملاوي (د.ت)، دار الكيان الرياض، ص ٢٠٠.

[٣]- انظر: الممتع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي (١٩٨٧م – ١٤٠٧هـ)، تحقيق فخر الدّين قباوة، ط١، دار المعرفة، بيروت – لبنان، ١/ ٤٠٤.

هذا اللفظ في لغتنا العربيّة التي تميل دائماً إلى التخفيف لا الثقل، ومن المعروف أنّ الهمزة حرفٌ شديدٌ يخرج من أقصى الحلق مما يجعل النطق بهمزتين متتاليتين أمراً صعباً ومجهداً؛ لذا نلجأُ إلى التّخفيف بإبدال الهمزة الثّانية السّاكنة ألفاً، كما ورد فيما سبق من أمثلة، إذاً هذا هو رأي **ابن عصفور الإشبيلي** وهو ما ذهب إليه ابن جنّي قبله والذي أكّد على عدم جواز التّخفيف في حال لم تسبق الهمزة السّاكنة بهمزة مفتوحة، ومنه قوله: " إذا لم تكن الهمزةُ هكذا لم يلزم إبدالها، ألا ترى أنّك مخيّرٌ بين أن تقول: (قرأتُ) و(قراتُ)، و(بدأتُ) و(بداتُ)، ولا يجوز أن تقول: (أَأْدم) ولا(أَأْخر) "[1]فالأمر سواء إنْ خفّفنا الهمزة أو حققناها كما رأى ابن جنّي.

٢ –**إبدال الألف من النّون:** تُبدل الألف من النّون في ثلاثة مواضع اتّفقَ أغلب النّحاة في تصنيفها وفهمها إلا ما ندر من الخلافات في وجهات النّظر التي سوف نأتي على ذكرها في مَعرِض حديثنا عن حالات إبدال النون الثلاث، **فالموضع الأوّل** الذي تُبدل فيه الألف من النّون هو الوقف على المنصوب المنوّن غير المقصور، نحو: (رأيتُ زيداً) و(أكرمتُ عمراً)، وهذا ما أوضحه ابن جنّي في سرّ صناعة الإعراب[2]، وأكّد ذلك ابن يعيش في شرح المفصّل بقوله: " قال صاحب الكتاب: {وإبدالها من النّون في الوقف خاصّةً على ثلاثة أشياء: المنصوب المنوّن...كقولك رأيتُ زيداً} " [3]

أمّا **الموضع الثّاني** فهو الوقف على نون التّوكيد الخفيفة التي تأتي مع الأفعال المضارعة مثل: (هل تضربَنْ) فإذا وقفنا عليها قلنا: (هل تضربا)، ويُعلّق ابن جنّى على هذا بقوله: " إبدالها من نون التّوكيد الخفيفة إذا انفتحَ ما قبلها ووقفتَ عليها، وذلك نحو قوله تعالى: {لَنَسْفَعَاً بالنَّاصية}[4]، إذا وقفت قلت: {لنسفعا}، وكذلك اضربَنْ زيداً، إذا وقفت قلت: اضربا"[5]، ونجد في هذا الموضع اتّفاقاً بين النّحاة إذ لا إشكاليّة فيه، ونجدُ في شرح المفصَّل هذا التّعقيب حول ما ذكرناه: " قال الشّارح: (وأمّا نون التّأكيد الخفيفة نحو قوله تعالى{لنسفعَنْ بالنّاصية}، واضربَنْ في الأمر فإنّها تُبدل في الوقف ألفاً) كالتنوين لمضارعتها إيّاهُ لأنّهما جميعاً من حروف المعاني ومحلّها آخر الكلمة وهي خفيفة ضعيفة فإذا كان قبلها فتحة أُبدل منها في الوقف ألف كما أُبدل من التّنوين ووقفت فقلت: لنسفعَا واضربَا "[6]، وفي هذا شرحٌ وافٍ لما قاله ابن جنّي، إذ ليس بالإمكان التّفصيل فيه أكثر مما كان فيما يخصُّ هذا الموضع، وأمّا **الموضع الثّالث** من مواضع إبدال الألف من النّون هو الوقف على نون (إذن)، كقولنا: (أزورُكَ إذاً) تريد: (إذن) وجاز هذا في نون إذن لمضارعتها نون الصّرف ونون التّأكيد في السّكون وانفتاح ما قبلها، وإن كانت نون إذن أصليّة، ولابن جني في هذا آراء عديدة يفنّدُ بها كلَّ الحجج حول انفراد نون (إذن) في هذه الشّروط رغم تشابه الحالات وإشكالها مع هذه النون مثل الإشكال بينها وبين النّون في (حسنٍ، ورسنٍ...إلخ)، فهل يجوز أن نقول: (حسا، ورسا ...إلخ)؟فيقول إنَّ ذلك لا يجوز لأنَّ إذن حرف والنون هي جزء من حرف، ف(إذن) كلّها تقابل نون التّوكيد ونون الصّرف، أمّا النّون في (حَسَنٍ، ورَسَنٍ) ونحوهما هي من أصل الاسم وهي خاضعة للإعراب فنقول:

---

[1] – سر صناعة الإعراب، ابن جنّي (١٩٩٣م، ١٤١٣هـ)، تحقيق د. حسن هنداوي، ط٢، دار القلم، دمشق –سورية، ١/ ٦٦٦.

[2] – انظر: المصدر السابق، ٦٧٥/١.

[3] – شرح المفصّل، ابن يعيش (د.ت)، ١/ ٢٠.

[4] – سورة العلق {١٥}.

[5] – سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، (١٩٩٣م، ١٤١٣هـ)، ١/ ٦٧٨.

[6] – شرح المفصّل، ابن يعيش (د.ت)، ٩/ ٨٨.

(حسنٌ، حسناً، حسنٍ)، فهذه بعض الحجج والآراء التي ردَّ عليها ابن جنّي والتي اتسمت بالمنطقيّة والدّقة، ونجدها في كتابه (سرّ الصّناعة) بإطالة وتفصيلٍ أكبر[١].

٣ – إبدال الياء: ذكر معظم الصَّرفيّين إبدال الياء من حروفٍ كثيرةٍ بلغت ثمانيةَ عشر حرفاً منها الألف والواو وهذا ما يدخلُ في باب الإعلال، كما تبدل من الهمزة إبدالاً مطّرداً(صرفيّاً)، ومن باقي الأحرف إبدالاً غير مطّرد(لغوياً)، وهي (الهاء، والسّين، والباء، والرّاء، والنّون، واللام، والصّاد، والضّاد، والميم، والدال، والعين، والعين والكاف، والتاء، والثاء، والجيم)، أمّا عن سبب إبدال الياء من هذه الأحرف، فقد تطرّق ابن يعيش إلى ذلك بقوله: " إنّما كثر إبدال الياء، لأنّها حرفٌ مجهور، مخرجها وسط اللسان، فلمّا توسّط مخرجها الفم، وكان فيها من الخفّة ما ليسَ في غيرها، كثر إبدالها كثرةً ليست لغيرها " [٢]، فابن يعيش ينسب إبدال الياء إلى أنّه طلب للخفّة التي تضفيها الياء بعد إبدالها مع الحروف الآنفة الذكر، إذاً فهو يحيل الأمر إلى ناحيةٍ صوتيّة نطقيّةٍ كون الياء من أصوات اللين وأحد الأصوات الخفيفة التي تحققُ اقتصاداً في الجهد النطقيّ.

ونجدُ في شرح المفصّل لابن يعيش ذِكراً لجميع الأحرف التي تُبدلُ الياء منها، وكذا فعل ابن الحاجب في شرح الشّافية بقوله: " والياء من أُختيها ومن الهمزة ومن أحد حرفي المضاعف والنون والعين والباء والسّين والثاء، فمن أُختيها لازم نحو ميقات وغاز ... ومن الهمزة في نحو ذيبٍ، ومن الباقي مسموعٌ كثير " [٣]، فأمّا قولهُ أختيها فيقصدُ الواو والألف وهذا ما لهُ علاقة مباشرة بالإعلال الصَّرفيّ، وأمّا حرفا المضاعف، فذلك في نحو: (تظنّنتُ) التي تصبح (تظنّيتُ)، وإبدالها من النون نحو: (دينار) التي أصلها (دِنَّار)، وتبدلُ من العين نحو: (تَلَعّيتُ) وأصلها (تلعَّعتُ)، وتبدلُ من الباء في قولنا: (ديباج) التي أصها (دِبَّاج)، وتبدلُ أيضاً من السّين نحو قول الشّاعر:

إذا ماعُدَّ أربعةٌ فِسالٌ فزوجُكَ خامسٌ، وأبوكَ سادي[٤]

أمّا إبدالها من الثاء، فنحو قول الشّاعر:

يَفديكِ يا زُرعَ أبي وخَالي قَد مَرَّ يومانِ وهذا الثَّالي

وأنتِ بالهجرانِ لا تُبالي [٥]

فقد أبدلت الثاء الثانية ياءً في كلمة (الثّالي)، والمقصود: (الثّالث).

٤ –إبدال الواو من الهمزة: تبدل الواو من ثلاث همزات هي: الهمزة الأصليّة، والهمزة المُبدَلَة، والهمزة الزّائدة، كما ارتأى ابن جنّي، وهو عينُ ما ذهب إليه ابن يعيش في شرحه للمفصّل، إذ قال: " قال صاحب الكتاب: (الواو تُبدلُ من أختيها ومن الهمزة فإبدالها من الهمزة في نحو جونة وجون كما سلف في تخفيفها) " [٦] فالهمزة هي نبرة شديدة

---

[١]–انظر: سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي (١٩٩٣م، ١٤١٣ه)، ١/ ٦٨١.

[٢]– شرح الملوكي في التّصريف، ابن يعيش (١٩٧٣م–١٣٩٣ه)، تحقيق فخر الدّين قباوة، ط ١، المكتبة العربية، حلب – سورية، ص ٢٤١ – وانظر: شرح المفصّل، ابن يعيش (د.ت)، ١٠/ ٢١.

[٣]– شرح شافية ابن الحاجب، الاستراباذيّ (١٩٨٢م–١٤٠٢ه)، تحقيق الأساتذة: محمّد نور الحسن ومحمّد الزّفاف، ومحمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت– لبنان، ٢/ ٢٠٩ – وانظر: شرح المفصّل، ابن يعيش (د.ت)، ١٠/ ٢١.

[٤]–قول لامرئ القيس من شواهد كتاب الإبدال، أبو الطّيب اللغويّ (١٩٦١م – ١٣٨٠ه)، تحقيق عزّ الدين التّنوخيّ، مجمع اللغة العربية، دمشق–سورية ،٢/ ٢١٧.

[٥]– هذا الشاهد من الرّجز المشطور، ولم نقف له على قائل، استُشهِدَ به في شرح الملوكي في التصريف: ص ٢٥٥، وفي شرح شافية ابن الحاجب: ١/ ٢١٣، وفي الممتع في التّصريف، ٣٧٨/١.

[٦]– شرح المفصّل، ابن يعيش (د.ت)، ١٠/ ٢٩.

وإذا أردنا تخفيفها نزيلُ بذلك نبرتها وإذا زالت نبرتها لانت وصارت إلى جنس الحرف الذي قبلها فإذا كان ما قبلها مفتوحاً صارت ألفاً وإذا كان ما قبلها مكسوراً صارت ياءً، وإذا كان مضموماً صارت واو، نحو (جُؤن) تصبح: (جُون)، (لُؤم) تصبح (لُوم)، أمَّا حالاتها الفرعيّة؛ فإذا كانت الهمزة أصليّةً تبدلُ باطّرادٍ إذا جاءت مفتوحةً وقبلها حرفٌ مضموم، نحو: (سُؤَلة)، نقول في تخفيفها: (سُولة)، ولنا متى شئنا تخفيفها أو تحقيقها، فذلك غير لازم وكذلك تُبدلُ باطّراد إذا كانت ساكنةً وما قبلها مضموم نحو (بُؤْس، ونُؤْي) نقول في التّخفيف: (بُوسٌ، ونُويٌ).

وتبدلُ من الواو إبدالاً مطّرداً ولازماً إذا كانت قبل الألف في الجمع الذي لا نظير له الآحاد، وتكون الألف متضمّنةً لهمزتان، نحو: (ذوائب) التي أصلها (ذآئب)، فثقلُ النّطق بثلاث همزات متتالية جعلنا نُبدلُ الهمزة الأولى واواً لتخفيف النّطق وتسهيله[1]، فهذه مواضع إبدال الواو من الهمزة الأصليّة التي نلخّصها بمجيء الهمزة ساكنةً أو مفتوحةً، وقبلها ضمّ، أو إذا كانت قبل ألف الجمع، والغاية دائماً من الإبدال عن الهمزة هو التّخفيف والتوصّل إلى الأيسر نطقاً.

وكذلك تبدلُ الواو من الهمزة المُبدلة وذلك في قولنا تخفيفاً: (يملكُ وَحَدَ عَشَرَ قلماً) من (يملكُ أحد عشرَ قلماً) فالهمزة في (أحد) هي في الأصل مُبدَلَةٌ عن واو، وأصلها (وحدَ)، وتقول (واحد)، وقد يظنُّ ظانٌّ أنَّ الواو في قولنا: (يملكُ وحد عشر) هي واو أصليّة، ولم يحدث إبدال، بل أعدنا الهمزة إلى أصلها وذلك غير صحيح؛ لأنّنا توصّلنا إلى نطقِ الهمزة واواً بتأثيرٍ من الضّمة قبلها في (يملكُ)، وذلك لغايةٍ في التخفيف لا إرجاع الهمزة إلى أصلها، وليس هناك أصلاً ما يقتضي إرجاعها إلى علّتها الأصليّة.

وتُبَدَلُ الواو من همزة التأنيث المُبدلَة من الألف باطّرادٍ ولزومٍ في ثلاثة مواضعٍ على ما ذكره ابن جنّي ومن جاء بعده، وهي: التّثنية، والجمع بالألف والتّاء، والنَّسب، فالتّثنية نحو قولنا: (حمراوان، وخُنفساوان) في (حمراء، وخُنفساء)، والجمع مثل قولنا: (صحراوات، وخُنفساوات)، التي أصلها (صحراء، وخنفساء)، والنّسب نحو قولنا: (حمراويّ، وخُنفساويّ، وصحراويّ) في (حمراء، وخُنفساء، وصحراء) [2] ، فالواو في كلّ ما سبق هي مبدلة من همزة مبدلة من ألف، وهذا ما سنوضّحه لاحقاً في فصل إبدال الحروف الصّحيحة من المُعتلّة.

أمَّا إبدال الواو من الهمزة الزائدة فهو في قولنا إذا خفّفنا (هذا غلامُ أحمد) إلى: (هذا غلامُ وَحمد)، وفي تخفيف (هذا يُفرِحُ أمجد) نقول: (هذا يفرحُ وَمجد)، وتعليلُ هذا هو نفسُ ما أشرنا إليه سابقاً في الهمزة المبدلة واو، إلا أنَّ الهمزة هنا ليست مبدلة بل زائدة على وزن (أفعل)، وفي الموضعين أُبدِلَت الهمزة واو للتخفيف.

ثالثاً: إبدال الحروف الصّحيحة من المُعتلَّة:

[1]–انظر: الممتع في التّصريف، ابن عصفور الإشبيلي (١٩٨٧م – ١٤٠٧هـ)، ١/ ٣٦٢ –٣٦٣.

[2]–انظر: سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي (١٩٩٣م، ١٤١٣هـ)، ١/ ٥٧٥–٥٧٦.

تبدلُ الحروف الصّحيحة من المعتلَّة إبدالاً مُطَّرِداً وغير مُطَّرِد، لازماً وغير لازم، والحروف الصّحيحة التي تبدل من المعتلّة هي: (الهمزة، والتاء، والهاء، والميم) وذلك بعد الاطّلاع على غير كتابٍ من كتب القدماء الذين اتّفقوا على هذه الأحرف، وما أكّدهُ وخالفهُ المحدثون في كتبهم، وإن كانت هذه المخالفات نادرةً قليلة.

أ –إبدال الهمزة: تُبدَلُ الهمزة من حروف العلّة الثلاثة (الألف والواو والياء)، إبدالاً مطّرداً وغير مطّرد، وسنأتي إلى ذكر حالات إبدال الهمزة من كلّ حرفٍ منها:

١ –إبدالها من الألف: إبدال الهمزة من الألف واجبٌ وذلك في ألف التأنيث نحو: (حمراء، وبيضاء، وصحراء)، يقول ابن جنّي في ذلك: " وقد اطّردَ عنهم قلب ألف التّأنيث همزةً وذلك نحو: حمراء، وصفراء، وصحراء، وأربعاء، وعشراء، ورُحَضاء، وقاصِعاء، وما أشبه ذلك "[١]، وهذه الهمزة هي عندهُ وعند غيره بدلٌ من ألف التّأنيث التي في (حُبلى، وسُكرى) لأنّها وقعت للمدّ فاجتمعَ في آخر الكلمة ساكنان، وهما ألفا المدّ والتأنيث، وقولنا: (رأيتُ رجلا)، نقول فيها: (حُبلأ، وموسأ، ورأيتُ رجلأ)، وبَّما كان إبدالها هنا من الألف لأنَّها أقرب الحروف إليه وأكثر الحروف إظهاراً للوقوف على ساكن فجليٌّ أنَّ الوقف في (حُبلأ) هو أكثر ظهوراً وجهراً من الوقف بالألف في قولنا: (حُبلى).

كما تبدلُ باطّراد من الألف الزائدة إذا وقعت بعد ألف الجمع نحو جمع (رسالة): (رسائل)، كما رأى ابن عصفور الإشبيلي [٢]، معلّلاً أنَّ إبدالها همزةً جاء منعاً من التقاء الساكنين وهما الألف في (رسالة)وألف الجمع فعندما تحرّكت الألف قلبت همزةً، كما تبدل الهمزة من الألف على غير قياس وذلك إذا جاء بعدها ساكن، وذلك فراراً من التقاء السّاكنين، كما تحدّثنا سابقاً، وهناك روايةٌ مشهورة وردت في معظم كتب التّراث عند أغلب من تحدّثَ بهذا الموضوع، وهي عن **أيّوب السّختيانيّ**[٣] من أنَّهُ قرأ{ولا الضَّألّين} [٤] ، فهمزَ الألف وحرَّكها بالفتحة، وإن استدعى ذلك خرقاً لقواعد النّحاة الأوائل، مع أنّهم همزوا الألف في مواضع أخرى ولم يكن بعدها ساكن وذلك في مواضع قليلة وعلى غير قياس كما في قولهم (العألَم، والخَأتَم) وذكر ابن الحاجب أنَّ هذا ليس لمنع التقاء ساكنين بل لقرب مخرج الألف من الهمزة، واستدلَّ على هذا بقولٍ للعجّاج:

يا دارَ سَلمى يا سْلَمِي ثُمَّ اسلَمِي فَخِنْدِفٌ هامَةُ هذا العألَمِ [٥]

فذكرَ أنَّ هذا ليجري القافية على منهاج واحدٍ في عدم التأسيس [٦]

فهذا جميع ما أبدلت فيه الألف همزةً على القياس وعلى غير قياس، ما كان واجباً منه وما كان جائز.

---

[١]– سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي (١٩٩٣م، ١٤١٣هـ)، ١/٨٣.

[٢]–انظر: الممتع في التّصريف، ابن عصفور الإشبيلي (١٩٨٧م – ١٤٠٧هـ)، ١/٣٢٦.

[٣]–هو أيّوب بن أبي تميمة، يكنى أبا بكرٍ، واسم أبي تميمة كيسان، وأيّوب من التابعين وقد أدرك أنس ابن مالك.

[٤]– سورة الفاتحة {٧}.

[٥]-هذا الشاهد من الرجز، وهو للعجاج، وليس البيتان اللذان أنشدهما المؤلف متصلين في الأرجوزة، والأول منهما مطلعها، وبعده:

*بسمسم أو عن يمين سمسم * وإنما يذكر النحاة هذين البيتين معا – وإن لم يكنا متصلين – ليبينوا أن الأرجوزة، مبنية من أولها على غير التأسيس. والاستشهاد به في قوله " العألم " بالهمز، وأصله العالم، فهمزه لئلا يكون بعضها مؤسسا وبعضها غير مؤسس.

[٦]– انظر: شرح شافية ابن الحاجب، الاستراباذيّ (١٩٨٢م–١٤٠٢هـ)، ٣/ ٢٠٤–٢٠٥.

٢ – إبدال الهمزة من الواو والياء: تبدلُ الهمزةِ من الياء والواو على ضربين: فتبدلُ منهما وهما أصلان، وهما زائدتان أيضاً [١] ففي الأوّل: إذا كانت مضمومةً، أو مكسورةً، أو مفتوحة، وأن تكون وحدها ولا يتبعها واو ثانية نحو قولنا في: (وُعِدَ، وُقّتَت، وِسادة)، نقولها: (أُعِدَ، أُقِّتت، إِسادة)، فإبدالها همزةً هو جائز في كلّ واوٍ تقعُ مفردةً أولاً ، مكسورةً أو مضمومةً، وهو إبدالٌ مطّردٌ مَقيس، أمَّا إبداها من الواو المفتوحة فهو سماعي نحو قولنا: (أَسمَاء، وأَحَد، وأجَم) والأصل: (وَسماء، وَحَد، وَجَم)، والتّفسير الصّوتيّ الصَّرفيّ لإبدال الواو المكسورة والمضمومة هو الاستثقال الذي يتأتّى من اجتماع الواو مع الياء، فالحركة نصف الحرف، والضمّة بمنزلة الواو، والكسرة بمنزلة الياء، فإذا كانت الواو مضمومةً كأنَّما اجتمعت في النّطق واوان، وإذا كانت مكسورةً كأنّما اجتمعت الواو والياء، وهذا ثقيلٌ على النّطق فأبدلوها همزةً، أمَّا إذا كانت مفتوحةً فلا تُهمزُ لأنَّ الفتحةَ بمنزلة الألف والألف خفيفةٌ لا تُثقِل باجتماعها مع الواو وما سبق ذكرهُ من الأمثلة عن الواو المفتوحة هو إبدالٌ سماعي لا يُقاس عليه، والأمرُ نفسهُ بالنّسبةِ إلى الياء، فأبدلوا الياء المفتوحة همزةً في قولهم: (في أسنانه أَلَلٌ) والمقصود (يَلَلٌ)، وفي (رِيبال) قالوا: (رِئبَال) وهو إبدالٌ غير مطّرد، أمَّا إبدالهما (الواو والياء) قياساً فذلك إذا وقعتا طرفاً بعدَ ألفٍ زائدة، ومنهُ قول لسيبويه في باب أسماهُ (هذا باب ما كانت الياءُ والواو فيه لامات): " فإن كان السّاكن الذي قبل الياء والواو ألفاً زائدة هُمِزَت، وذلك نحو: القضاء، والنَّماء، والشّقاء " [٢]، والأصل في هذه الأمثلة التي أوردها: (قضاي، ونماو، وشقاو) فلمّا وقعت الياء والواو طرفاً بعد ألف زائدة ضعفتا لِتطرُّفِهما وكون الألف الزائدة أشبه بالفتحة، فقد أُعلَّت الواو والياء ألفاً، فصارَ التَّقدير: (قضاا، ونماا، وشقاا)، وعندما اجتمعت ألفان كرهوا التقاء السَّاكنين، ولا يصحُّ حذفُ أحدهما _كما ذُكِرَ سابقاً_ إذ بذلك يعود الممدود مقصوراً، فحُرِّكتْ الألف الأخيرة وانقلبت همزةً، فصار التَّقدير:(قضاء، ونماء، وشقاء)، فالحقيقة أنَّ الهمزة هي بدلٌ من الألف المُبدلة من الياء والواو، وكونها كذلك فقد أجاز النّحويّون القول إنَّ الهمزة منقلبة عن واو وياء. [٣]

أمَّا الوجه الثّاني وهو إبدال الهمزة من الواو والياء وهما زائدتان، فالياء تبدل إذا تطرّفت بعد ألفٍ زائدة، نحو قولنا: (حِرباء، وعِلباء)، والأصل فيهما: (حِرباي، وعِلباي)، فقد وقعت الياء متطرّفةً بعد ألف زائدة التي هي بمنزلة الفتحة، فأُعلّت الياء ألفاً وأصبحت (حِربا، وعِلبا) والتقى ساكنان، فأبدلت الألف همزةً كما سبق وذكره في (شفاء، وقضاء)، أمَّا إبدال الواو الزائدة همزةً فلم تأتِ مسموعةً عند النّحويين إلا أنَّهم أجروها مجرى الياء لأنَّها مثلها، فنقول مثلاً في النّسب ل (صحراء، وخنفساء): (صحراويّ، وخنفساويّ)، وينطبق عليها ماينطبق على (حرباء، وعلباء)، إذ إنَّ الأصل (صحراو، وخُنفساو)، ثُمَّ قلبت الواو ألفاً (صحرا، وخنفسا)، وأخيراً أُبدِلت الألف همزةً. [٤].

ب – إبدال التّاء من الواو والياء: تبدل التّاء منهما اطّراداً وعلى غير اطّراد، أمّا إبدالها اطّراداً فتجلّى ذلك في صيغة (افتعل) ومشتقاتها، يقول ابن مالك في ألفيّته " ذو اللّينِ (فَا) (تَا) في (افتعالٍ) أُبدلا "[٥].

---

[١] – انظر: سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي (١٩٩٣م، ١٤١٣هـ)، ١/ ٩٢.

[٢] – الكتاب، سيبويه (١٩٨٢م–١٤٠٢هـ)، تحقيق عبد السّلام هارون، ط٢، دار الرّفاعي، الرياض – السعودية، ٤/ ٣٨٥.

[٣] –انظر: سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي (١٩٩٣م، ١٤١٣هـ)، ١/ ٩٣–٩٤.

[٤] –انظر: المصدر السابق، ص ٩٨–٩٩.

[٥] – شرح ألفيّة ابن مالك، محمّد بن صالح العثيمين (د.ت)، سلسة مؤلّفات فضيلة الشّيخ، (١٢٢)، مكتبة الرّشد، ٣/ ٦٧٨.

فتُبدل التّاء من الواو باطّراد إذا كانت فاء افتعلَ وما تصرّفَ منه، نحو: (اتَّعَدَ، اتَّصَلَ، اتَّزَنَ، اتَّلَجَ) فهو (مُتَّعِدْ، ومُتَّصِلْ، ومُتَّزِنْ، ومُتَّلِجْ)، وهو (يَتَّعِدُ، يتَّصِلُ، يَتَّزِنُ، يَتَّلِجُ)، و(اتّعَاد، واتّصَال، واتّزَان، واتّلَاج)، والأصل فيها جميعاً: (اوتَعَدَ، اوتَصَلَ، اوتَزَنَ، اوتَلَجَ)، فقد أُدغمت التاء المبدلة من الواو مع تاء (افتعل).

وأُبدلت الواو تاءً على غير اطّرادٍ في ألفاظٍ عديدة لا يجوز القياس عليها لقلّتها ومنها إبدالها في (تُجاه)، وهو من الوجه ومثلها (تُراث) من وَرِث، و(تُخمة) لأنَّها من الوخامة، و(تكأة) لأنَّها من توكّأ، و(تَيقور) وزنها (فَيعُول) من الوقار، وأصلها (وَيقُور)، وأبدلت أيضاً في كلمة (توراة) من وَرِيَ، وأصلها (وَوراةٌ) فأبدلوا الواو الأولى تاءً؛ لأنَّهم لو لم يفعلوا ذلك لأبدلوا منها همزةً هروباً من اجتماع الواوين في أوّل الكلمة، أمّا إبدالُ التّاء من الياء: فقد أُبدلت قياساً في صيغة(افتَعَلَ) أيضاً، وذلك إذا كانت فاؤهُ ياءً، نحو (اتّسَرَ، واتَّبَسَ) وما يتصرّفُ منهما، نحو قولهم (اتّسار، ويتَّسر، ومُتَّسِر).

وإبدالها من الياء على غير اطّراد يحدثُ في عدد محدودٍ من الألفاظ التي لا نستطيعُ القياس عليها أيضاً، وسنذكرُ بعضها، ومنها قولهم: (ثنتان) فالتاء هنا من الياء لأنَّ الكلمة من (ثنيتُ)، والأصلُ (ثَنَيٌ)، وتبدلُ أيضاً في (كَيتَ وكَيتَ)، و(ذَيتَ وذَيتَ)، وأصلهما (كَيَّة وكَيَّة)، و(ذَيَّة وذَيَّة)، فحذفوا التّاء المربوطة التي هي علامة التّأنيث، وأبدلوا الياء الثانية _التي هي لام_ تاءً، فأصبحت (كَيت وذَيت)، فالصيغة في (كيت وذيت) علامة للتأنيث كما هو الحال في أخت وبنت.[١]

فهذا جميع ما أبدلت منهُ الواو والياء تاءً على اطّراد وعلى غير اطّراد.

ج –إبدال الهاء من أحرف العلّة: تُبدل الهاء من أحرف العلّة الثلاثة (الألف الواو والياء)، وإبدالها منها هو إبدالٌ لغوي غير مقيس ولا يُعتدُّ به وسنذكر أبرز ما سمع عن العرب وتناقلتهُ كتب التّراث في هذا النّوع من الإبدال، فقد أُبدلت من الألف في مواضع الوقف، ومنها كلمة (هُنا)، فقالوا: (هُنَهْ)، أمّا إبدالها من الياء ففي قولهم: (هذه)، فالهاء هي بدلٌ من الياء في (هذي)، وكذلك أبدلت منها في تصغير (هَنَة) فقالوا: (هُنيهَة)، و، الأصل: (هُنيوة)، وجمعها (هنوات)، فاللام هي الواو ثُمَّ قلبت ياءً لأجل الإدغام، ومن ثُمَّ أبدلوا الياء الثانية هاءً، فقالوا (هُنيهةٌ) [٢].

د – إبدال الميم من الواو: " اعلم أنَّ الميم حرفٌ مجهور يكونُ أصلاً، وبدلاً، وزائداً، فإذا كان أصلاً وقع فاءً وعيناً ولاماً... وأمَّا البدل فقد أُبدِلَت الميم من أربعة أحرف، وهي: الواو، والنون، واللام، والباء. " [٣]

فإبدالها من الواو نجدهُ في قولهم: (فَمٌ)، والأصل فيه: (فَوهٌ)، فقد حُذفت منها الهاء للتّخفيف، فصارت حرفين (فو)، الثاني منهما حرف لين والأوّل مفتوحٌ، فكان إبقاء الواو على حالةٍ تؤدّي بنا إلى إبداله ألفاً، وذلك لتحرّكهِ بحركات الإعراب، ولأنَّ ما قبله مفتوح، نحو قولنا: (عصاً)، فالألف تُحذف عند دخول

---

[١]–انظر: الممتع في التّصريف، ابن عصفور الإشبيلي (١٩٨٧م – ١٤٠٧هـ)، ١/ ٣٨٣–٣٨٨، وانظر: سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي (١٩٩٣م، ١٤١٣هـ)، ١/١٤٥–١٥٥، وانظر: شرح المفصّل، ابن يعيش (د.ت)، ١٠/ ٣٦–٤٠.

[٢]–انظر: الممتع في التّصريف، ابن عصفور الإشبيلي (١٩٨٧م – ١٤٠٧هـ)، ١/ ٤٠٠–٤٠١، وانظر: سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي (١٩٩٣م، ١٤١٣هـ)، ١/ ٥٥٩.

[٣]– سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي (١٩٩٣م، ١٤١٣هـ)، ١/ ٤١٣.

التنوين عليها، ومنعاً من التقاء ساكنين، فيبقى الاسمُ مُكوَّناً من حرفٍ واحد فقط، وهذا معدوم وضعيف، فكان لا بدَّ من إبقاء الواو وعدم حذفها، لئلّا يصير الاسم قائماً على حرفٍ واحدٍ، فلا مفرَّ من إبدالها ميماً لأنَّها من الحروف التي لا تثقلُ عليها الحركات، وفيها غِنّةٌ تناسبُ لين الواو، وبذلك نصلُ إلى الصّيغة النّهائيّة منها، وهي (فَمٌ)، إلّا أنَّها لا تثبت عليها في كلّ تصريفاتها فتعودُ الميم إلى أصلها في التّصغير، وجمع التّكسير، نحو قولنا في تصغير (فم): (فُويه)، وفي جمعها: (أفواه).

وبهذا نكون قد أتممنا _بعون الله_ الحالات التي تُبدَلُ فيها الحروف الصّحيحة من الحروف المعتلّة.

رابعاً: إبدال الحروف الصّحيحة من الصّحيحة:

لمَّا كان الإبدال من أوسع أبواب التَّغيرات التي تطرأ على الكلمة المفردة بما يعتريها من إعلالٍ وحذفٍ وإدغامٍ وتخفيفٍ، وإمالة، بل إنَّه أوسع هذه التَّغيرات من حيث عدد الأحرف التي تندرج في تحوّلاتها تحت اسم الإبدال بما يضمُّ من إبدالٍ صرفيّ ولغويّ، فكان من الصواب أن يقتصرَ في هذا المبحَث أو المطلب _ الذي يتحدَّث عن إبدال الحروف الصّحيحة بعضها من بعض _على الحروف الصّحيحة التي يُحققُ إبدالها من بعضها ما يُسمّى إبدالاً صرفيًّا، مع ذِكرٍ بسيط حول الإبدال اللغويّ فيها من باب الاستئناس ليس أكثر، وذلك لاتّساع البحث فيها وضخامته.

والإبدال الصَّرفيّ في الأحرف الصّحيحة نجده في إبدال الدال من التاء وذلك في صيغة (افتعلَ) وما تصرّفَ منها.

١ – إبدال تاء الافتعال دالاً: تُبدَل الدال من التاء، وذلك إذا كانت الفاء في (افتعل) دالاً، أو ذالاً، أو زياً، وهو إبدالٌ واجبٌ ولازم، يقول الاستراباذيّ في شرح شافية ابن الحاجب: " إذا كانت فاء الافتعال أحد ثلاثة أحرف: الزّاي، والدال، والذال؛ قُلِبَت تاء الافتعال دالاً، وأُدغِمَت الدال والذال فيها ... وقد يجوز أن لا يُدغمَ الذال نحو اذْذَكَرَ " [1]،فإبدال الدال من التّاء إذا كانت أحد هذه الحروف الثلاثة فاءً هو ما اتّفق عليهِ جلُّ النحويين القدماءُ منهم والمحدثون، إذ إنَّهم اتَّفقوا على هذه الحروف الثلاثة، ولم يحدث اختلاف أو إشكال حولها، وسنفصّل الحديث في إبدال الدّال من التّاء مع كلّ حرفٍ منها على حِدة، فتبدلُ منها إذا كانت الفاء ذالاً، نحو: (اذْذَكَرَ، ومُذْذَكِر)من: (ذَكَرَ)، والأصل: (اذْتَكَرَ، ومُذْتَكِر) فأبدلت التاء دلاً لأنَّ الفاء هنا ذال.

وتُبدَل أيضاً إذا كانت الفاء دالاً، وهذا ما يدخل في باب الإدغام، وذلك لاجتماع دالين بعد أن يحدثَ الإبدال في الكلمة، نحو قولهم: (ادَّعى، وادَّخَر، وادَّرأ)، والأصل فيها: (ادْتَعَى، وادْتَخَرَ، وادْتَرَأَ) وهي من الأفعال: (دَعَا، ودَخَرَ، ودَرَأَ)، فقد أُبدلت التّاء في ما سبق دالاً لتناسب فاء الافتعال التي هي حرفٌ مجهور وهو الدّال، ثُمّ أُبدِلَت الدّال المُبدَلَة مع الدّال الأصليّة والواقعة فاء، والدّاعي لهذا الإبدال هو دفع الاستثقال في النّطق الذي ينطوي عليه توالي حرفين مختلفين في الصّفات بين مجهورٍ ومهموس، وطلبُ المرونة والسّهولة في النّطق من خلال الإتيان بحرفٍ مشابهٍ للأصل في صفة الجهر وهذا ما حدثَ في إبدال التّاء دالاً فيما سبق من أمثلة.

وأخيراً تُبدلُ الدّال من تاء الافتعال إذا كانت الفاء زياً، نحو: (ازْدَانَ، وازْدَهر، وازْدَجر)، والأصل فيها قبل إبدالها: (ازْتَان، وازْتَهر، وازْتَجر)، وهي من الأفعال: (زَيَنَ، وزَهَرَ، وزَجَرَ).

[1] – شرح شافية ابن الحاجب، الاستراباذيّ (١٩٨٢م–١٤٠٢هـ)، ٣/ ٢٢٧.

٢ – إبدال تاء الافتعال طاءً: " اعلم أنَّ الطّاء حرفٌ مجهور مُستعلٍ، يكون أصلاً وبدلاً، ولا يكون زائداً، فإذا كان أصلاً وقع فاءً وعيناً ولاماً ... وأمَّا البدلُ فإنَّ تاء (افتعل) إذا كانت فاؤه صاداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً تُقلب طاءً البتّةَ، ولا بدَّ من ذلك " [١].

فإبدال الطّاء من التّاء في صيغة (افتعلَ) وما تصرّف منها واجبٌ ولازم، فنقولُ مثلاً من (الصّيد): (اصطادَ)، ومن (الضَّرب): (اضطرب)، ومن (الطرد): (اطَّردَ)، ومن (الظّلم): (اظطَلمَ)، والأصل فيها أن نقول: (اصْتَاد، واضْتَرَبَ، واطتَرَدَ، واظْتَلَمَ)، على صيغة (افتعلَ)، وهذا الأصل أصبحَ مُستقبحاً مكروهاً ومرفوضاً، إذ لا يجوز لنا إلّا الإبدال لزوماً من التّاءِ طاءً، وقد ورت مُبدلةً في الذّكر الحكيم في قوله تعالى: {إنَّ اللهَ اصْطَفَاهُ عليكم} [٢]،فالأصل في (اصطفاه) أن تكون (اصتفاه) والعلّة في هذا الإبدال وفي ما سبقه من أمثلة أنَّ هذه التّاء (تاء الافتعال) هي حرفٌ مهموسٌ ضعيفٌ وخافت، ومجيء (فاء الافتعال) حرفاً من حروف الإطباق التي هي: (الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء)، والتي تتصف بأنَّها مجهورةٌ وقويّةٌ ومُستعلية، ممَّا يجعلنا أمام تنافرٍ بيّنٍ واضح فيما بين الجهر والاستعلاء من جهة، والهمس والانفتاح من جهة أخرى، وهذا يدفعنا إلى التَّقريب بين هذه الصّفات، فأبدلوا من التّاء طاءً؛ لأنَّها من نفس المخرج، والطّاء هي أخت أحرف الإطباق في الاستعلاء والجهر.

وبهذا يكون البحث قد اكتمل – والكمال لله– فيما يتعلّق بمبحث إبدال الأحرف الصّحيحة من الأحرف الصّحيحة، التي تحقق لنا إبدالاً صرفيّاً، ولم يُعرّج البحث على بقيّة الأحرف الصّحيحة لسببين وجيهين، **أحدهما:** أنَّ ما تبقّى من أحرفٍ يندرجُ تحت الإبدال اللغويّ، ولا مجال للخوض فيه ضمن هذا البحث المعنون بالإبدال الصّرفيّ.

وثانيهما: أنَّ ما تقدّمَ ذكرهُ من الإبدال الصَّرفيّ بين الأحرف الصّحيحة لا يشكّلُ إلّا جزءاً بسيطاً ممَّا يحتلُّه الإبدال اللغويّ فيها، فهو إبدالٌ واسعٌ وشامل لكلّ الأحرف، إضافةً إلى أنَّه إبدالٌ غير مطَّرد ولا يُقاسُ عليه البتّةَ، إلَّا ما سُمِعَ عن العربِ فأصبحَ يُقاسُ عليه لكثرتهِ، وأسألُ الله أن أكون قد وُفِقتُ فيما عرجتُ عليه وأنجزته.

والله وليُّ التّوفيق

الخاتمة:

لا شكَّ في أنَّ رصدَ مواطن التَّغيرات في لغةٍ ما قد يكون سهلاً وجدّيّاً ومنطقيّاً إذا درس الدّارسُ لغة عصره، لأنَّ بين يديهِ نماذج صوتيّة منطوقة يمكنهُ الاعتماد عليها في الدّراسة، ولكن ليست من الصّعوبة بمكان دراسة لغةٍ في عصرٍ مضت عليه آلافُ السّنين، خاصةً وأنَّ اللغة تتطوَّر وتتغيّر بطرقٍ منتظمة غير عشوائيّة، وهذا ما يسمح لنا بالرّجوع إلى الوراء معتمدين على تلك الأسس التي تقدَّمت بها اللّغة حتى وصلت إلينا على حالتها الرّاهنة، ولطالما كان الإبدال من أكثر التّغيرات التي تطرأ على الكلمة محدثةً فيها تطوّراً صرفياً أو صوتيّاً أو كلاهما، ومن هذا المنطلق كان بحثنا متقصّياً لأبعاد هذا المصطلح وملخصاً لجهود

[١]– سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي (١٩٩٣م، ١٤١٣هـ)، ص٢١٧.

[٢]– سورة البقرة {٢٤٧}.

علماء العرب القدماء منهم والمحدثين في الدّرس الصَّرفيّ الصّوتيّ عموماً الذي يجسّده بحثنا في الإبدال الصَّرفيّ على وجه الخصوص.

وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج، نذكر منها:

١. عدم استقرار مصطلح الإبدال بين القدماء والمحدثين، وإن كان فهم المحدثين لهذا المصطلح جزئيّاً بالنّسبة إلى القدماء، وقد أوضحنا ذلك في موضعه.

٢. أكثر حالات إبدال الحروف المعتلّة من الهمزة كانت للتّخفيف وتسهيل النّطق، كونها من أشدّ الحروف، وعلى هذا اتّفق القدماء والمحدثون، وإن جاءت في بعض الرّوايات محقّقةً فذلك لا يُقاسُ عليه.

٣. إذا وقعت الواو أو الياء فاء الافتعال فإنَّهما تقلبان تاءً قياساً مطّرداً، أمَّا إذا كانتا مبدلتين من همزة، فإنَّهما تقلبان تاءً في بعض اللهجات فقط، وقد كان الخلاف في الياء المُبدَلة من الهمزة تاءً، ما إذا كان إبدالها شاذاً أم رديء.

٤. إذا اجتمعت واوان في صدر الكلمة فيجب قلب الأولى همزةً غالباً، أمّا إذا كانت في صيغة (افتعل) فيجب قلبها تاءً.

٥. تحتلُّ الياء مكانةً بارزة في الإبدال؛ إذ رأينا أنَّها تبدلُ من حروفٍ كثيرة (ما بين مقيسٍ وغير مقيس)، وذلك كراهةً للتّضعيف وثقل الياء في النّطق وخاصَّةً إذا تحرَّكَ ما قبلها بضمّ أو كسرٍ.

٦. الغاية من إبدال التاء في صيغة (افتعل) هي تجنيس الحروف وفقاً لصفاتها الصّوتيّة، وتحقيقاً لسهولة النّطق وكرهاً للاستثقال الذي يسبّبهُ تجاور صوتين متنافرين في الصّفات.

ثَبَت المصَادر والمرَاجِع:

القرآن الكريم.

١. *التعريفات*، الشريف الجرجاني (د.ت)، دار الإيمان، الإسكندرية- مصر.

٢. *التكملة*، أبو علي الفارسي (١٩٩٩م – ١٤١٩هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور كاظم بحر المرجان، ط٢، عالم الكتب، بيروت-لبنان.

٣. *سر صناعة الإعراب*، ابن جنّي (١٩٩٣م، ١٤١٣هـ)، تحقيق د. حسن هنداوي، ط٢، دار القلم، دمشق -سورية.

٤. *شذا العرف في فنّ الصّرف*، الشيخ أحمد الحملاوي (د.ت)، دار الكيان، الرياض- السعودية.

٥. *شرح ألفيّة ابن مالك*، محمّد بن صالح العثيمين (د.ت)، سلسة مؤلّفات فضيلة الشّيخ، (١٢٢)، مكتبة الرّشد.

٦. *شرح المفصّل*، ابن يعيش (د.ت)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

٧. *شرح الملوكي في التّصريف*، ابن يعيش (١٩٧٣م-١٣٩٣هـ)، تحقيق فخر الدّين قباوة، ط ١، المكتبة العربية، حلب – سورية.

٨. *شرح شافية ابن الحاجب*، الاستراباذيّ (١٩٨٢م-١٤٠٢هـ)، تحقيق الأساتذة: محمّد نور الحسن ومحمّد الزّفاف، ومحمّد محي الدّين عبد الحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان.

٩. *كتاب الإبدال*، أبو الطّيب اللغويّ (١٩٦١م – ١٣٨٠هـ)، تحقيق عزّ الدين التّنوخيّ، مجمع اللغة العربية، دمشق-سورية.

١٠. *الكتاب*، سيبويه (١٩٨٢م-١٤٠٢هـ)، تحقيق عبد السّلام هارون، ط٢، دار الرّفاعي، الرياض – السعودية.

١١. *لسان العرب*، ابن منظور (د.ت)، ط١، دار صادر، بيروت – لبنان.

١٢. معجم *العين*، الخليل ابن أحمد الفراهيدي (٢٠٠٣م-١٤٢٤هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلميّة، بيروت -لبنان.

١٣. *الممتع في التصريف*، ابن عصفور الإشبيلي (١٩٨٧م – ١٤٠٧هـ)، تحقيق فخر الدّين قباوة، ط١، دار المعرفة، بيروت – لبنان.